الأمم المتحدة

A/AC.109/2004/10

الجمعية العامة

Distr.: General
31 March 2004
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	معلومات أساسية	١-٦	٣
	ألف - الموقع الجغرافي	١	٣
	باء - معلومات تاريخية	٢-٤	٣
	جيم - السكان	٥-٦	٤
ثانيا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٧-١٦	٤
ثالثا -	الميزانية	١٧-٢٣	٧
رابعا -	الاقتصاد	٢٤-٥٤	٨
	ألف - لمحة عامة	٢٤-٢٨	٨
	باء - القطاعات الاقتصادية	٢٩-٤٠	٩
	جيم - النقل	٤١-٥٢	١٢
	دال - الاتصالات والكهرباء	٥٣-٥٤	١٥

300404 280404 04-29260 (A)

خامسا -	الأوضاع الاجتماعية	٥٥-٦٦	١٥
	ألف - لمحة عامة	٥٥-٥٧	١٥
	بـاء - التعليم	٥٨-٦٠	١٦
	جيم - الصحة العامة	٦١-٦٤	١٧
	دال - الجريمة	٦٥-٦٦	١٨
سادسا -	العلاقات مع المنظمات/الترتيبات الدولية	٦٧-٦٩	١٨
سابعا -	مركز الإقليم في المستقبل	٧٠-٧٩	١٩
	ألف - موقف حكومة الإقليم	٧٠-٧٤	١٩
	بـاء - موقف السلطة القائمة بالإدارة	٧٥-٧٨	٢٠
	جيم - نظر الأمم المتحدة في المسألة	٧٩	٢٢

أولا – معلومات أساسية

ألف – الموقع الجغرافي

١ – تقع أنغيلا[1] على بُعد ٢٤٠ كيلومترا شرقي بورتوريكو و ١١٣ كيلومترا شمال غربي سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سان مارتن. وتضاريس الإقليم مستوية نسبيا، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٩٦ كيلومترا مربعا. ويضم الإقليم عددا من الجزر الصغيرة القريبة من الشاطئ. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغيلا هي ''ذي فالي'' (The Valley)، حيث يعيش ٤٢ في المائة من السكان.

باء – معلومات تاريخية

٢ – الأراواك هم السكان الأصليون لأنغيلا، والمستوطنون البريطانيون هم أول من استعمرها عام ١٦٥٠. ورُبطت لأغراض إدارية بسانت كيتس ونيفيس في الفترة من ١٨٧١ إلى ١٩٨٠. وبعد حل اتحاد جزر – نيفيس – الهند الغربية عام ١٩٦٢، أصبحت سانت كيتس أنغيلا دولة مرتبطة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي عام ١٩٦٧، نظم شعب أنغيلا عددا من المظاهرات مطالبا بالانفصال عن سانت كيتس ونيفيس. وفي الاستفتاء الذي نظم في تموز/يوليه ١٩٦٧ كانت نتيجة التصويت ١ ٨١٣ صوتا تأييدا للاستقلال مقابل ٥ أصوات. ونتيجة لذلك قطعت العلاقات القانونية مع سانت كيتس. وأدت المظاهرات، والمفاوضات الطويلة بين الطرفين، إلى تدخل قوات الأمن البريطانية في عام ١٩٦٩، والى سن قانون أنغيلا لعام ١٩٧١، الذي استأنفت بموجبه المملكة المتحدة المسؤولية المباشرة عن إدارة الجزيرة، وعينت مفوضا ونص على إنشاء مجلس للجزيرة. وفي شباط/فبراير عام ١٩٧٦، وضع دستور منفصل للجزيرة. وفي عام ١٩٨٠، انسحب الإقليم رسميا من الارتباط الذي يضم دولة سانت كيتس – نيفيس – أنغيلا، وأصبح إقليما منفصلا (يسمى الآن إقليم ما وراء البحار) تابعا للمملكة المتحدة.

٣ – وتم في عام ١٩٨١ عقد المزيد من المحادثات الدستورية بين حكومتي أنغيلا والمملكة المتحدة. وأوصى الوزير الأول لأنغيلا بأن ينص الدستور الجديد، الذي لا يوفر قدرا تاما من الحكم الذاتي الداخلي، على منح حكومة أنغيلا، رغم ذلك، درجة كبيرة من المسؤولية المحلية الإضافية. ووافق مجلس نواب أنغيلا على التغييرات. وسمحت المملكة المتحدة بأن يبدأ نفاذ المرسوم الدستوري (المعدل) لأنغيلا في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٢. ويرد ملخص هذا المرسوم في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لأنغيلا، لعام ١٩٨٤ (انظر الوثيقة A/AC.109/799، الفقرات ١٩-٢٧). وعقب الانتخابات العامة التي نظمت عام ١٩٨٤، دعت الحكومة الجديدة المنتخبة إلى منح المجلس التنفيذي سلطات أكبر، فضلا عن تكثيف المملكة المتحدة للمساعدات والاستثمارات في اقتصاد الإقليم وهياكله الأساسية.

٤ – واعتمد آخر مرسوم دستوري (معدل) لأنغيلا عام ١٩٩٠. وتطور هذا الدستور من المرسومين الدستوريين لعامي ١٩٧٦ و ١٩٨٢، وهو الدستور الرابع الذي ينطبق على أنغيلا دون غيرها.

جيم – السكان

٥ – طبقا للتعداد الأخير للسكان الذي أجري في عام ٢٠٠١، بلغ عدد سكان أنغيلا ١١ ٥٦١ نسمة. ومثلت النساء ٥١ في المائة من السكان بينما مثل الذكور ٤٩ في المائة. وبلغ متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان بين عام ١٩٩٢ (العام الذي أجري خلاله

التعداد السابق) وعام ٢٠٠١ نسبة ٣,٢ في المائة. وهذه الزيادة أدنى بقليل من نسبة ٤,٣ في المائة المسجلة بين عام ١٩٨٤ و ١٩٩٢. وهناك آلاف الأنغيليين الذين يعيشون في الخارج، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

٦ - ودل التعداد على أن ٩٩ في المائة من مجموع السكان يتكلمون الانكليزية بشكل يسمح لهم بالتحدث بهذه اللغة. وكانت اللغتان الإسبانية والصينية من اللغات الأكثر استعمالا بين الأنغيليين الذين لا يجيدون الانكليزية. وفيما يتعلق بالدين، فإن ٢٩ في المائة من السكان أجابوا أنهم يعتبرون أنفسهم أنجليكانيين وترى نسبة ٢٤ في المائة أنهم ميثوديون. ومثل أتباع كنيسة الروح القدس وأتباع كنيسة الرب والسبتيون والمعمدانيون جميعا نسب تراوحت بين ٧ إلى ٨ في المائة من السكان في حين مَثَّل الكاثوليكيون ٦ في المائة[٢].

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٧ - استنادا إلى مرسوم أنغيلا (الدستوري) لعام ١٩٨٢، تتألف حكومة أنغيلا من الحاكم، ومجلس تنفيذي ومجلس للنواب. ويتولى الحاكم، الذي تعيِّنه الملكة، مسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، والخدمة العامة، والتمويل الخارجي. وعليه، فيما يتعلق بالشؤون الأخرى، أن يتشاور مع المجلس التنفيذي، ويتصرف وفقا لمشورته. ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم بوصفه رئيسا، ومن الوزير الأول، ومما لا يزيد على ثلاثة وزراء آخرين وعضوين آخرين بحكم منصبيهما (وهما المدعي العام ونائب الحاكم). وينتخب مجلس النواب لمدة خمس سنوات. ويتألف من رئيس المجلس، وسبعة أعضاء يُنتخب كل منهم من هيئة انتخابية واحدة، فضلا عن نفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يرشحهما الحاكم، ويعيَّن أحدهما بعد التشاور مع الوزير الأول ومع زعيم المعارضة.

٨ - وحاكم أنغيلا الحالي هو بيتر جونستون الذي عين في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٩ - ومثلما ورد في ورقة العمل الصادرة عام ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة A/AC.109/2000/15، الفقرة ٨) فإن مأزقا دستوريا شهده عام ١٩٩٩ أدى إلى أزمة سياسية حُسمت أخيرا بانتخابات أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٠. وأتت هذه الانتخابات إلى السلطة بائتلاف يتكون من التحالف الوطني الأنغيلي والحزب الوطني الأنغيلي ويتزعمه الوزير الأول أوزبورن فليمنغ من التحالف الوطني الأنغيلي. وخلال الفترة المستعرضة، تمكن هذا الائتلاف، المعروف بالجبهة المتحدة، من البقاء في السلطة طوال الفترة المستعرضة. ويشكل الحزب القومي لأنغيلا المعارضة. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة قبيل حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٠ - وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أصدرت حكومة المملكة المتحدة كتابا أبيض بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار بعنوان ''شراكة من أجل التقدم والازدهار: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''. (للاطلاع على النص، انظر الوثيقة A/AC.109/1999/1 و Corr.1، المرفق). وفيما يتعلق بالتوصيات الرئيسية انظر الوثيقة A/AC.109/1999/9، الفقرة ٢٨). واقترح الكتاب الأبيض أن تشمل المواطنة البريطانية مواطني الأقاليم وطلب في الوقت ذاته من الأقاليم تعديل تشريعاتها المحلية ولا سيما في مجال حقوق الإنسان وتنظيم الخدمات المالية لجعلها مطابقة للمعايير الدولية. ودخل القانون البريطاني للأقاليم وراء البحار لعام ٢٠٠٢ (A/AC.109/2002/Add.1) حيز النفاذ في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويمنح القانون الجديد حق التمتع الكامل بالجنسية البريطانية لجميع سكان أقاليم ما وراء البحار ويلغي رسميا تعبير ''مستعمرة''.

١١ - وفي إطار الكتاب الأبيض، واصلت لجنة الإصلاحات الدستورية المعينة في عام ٢٠٠١ عملها في عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

١٢ - ووفقا لمعلومات مقدمة من السلطة القائمة بالإدارة، فقد أثيرت مسائل خلال عملية المراجعة الدستورية شملت دور الحاكم وعلاقاته مع الإدارة المنتخبة (انظر A/AC.109/2003/11، الفقرة ١٢)، واستمرت مناقشتها في مجلس المملكة المتحدة الاستشاري لأقاليم وراء البحار في لندن في عام ٢٠٠٣. ولاحظ الوزير الأول لأنغيلا أن للإقليم علاقات طيبة مع المملكة المتحدة ومع الحاكم. وظلت المملكة المتحدة تستجيب باستمرار لاهتمامات الأقاليم، وأصبح الوزراء الأوائل لجميع الأقاليم، بما فيها أنغيلا، يُستشارون بشأن القدرات والخبرات المطلوب توفرها لدى الحكام الجدد ويخطرون في وقت مبكر بتعيينهم.

وفي حين أن العديد من القضايا المثارة في الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ قد تمت معالجتها، فإن العامل الرئيسي بالنسبة للشراكة يتمثل وفقا للوزير الأول في أن تعمل المملكة المتحدة ''على وضع الأقاليم في مركز تستطيع معه النهوض''. وكمثال على ذلك، اقترح بأن تقدم المملكة المتحدة المساعدة إلى أنغيلا في توسيع مدرج المطار الرئيسي دون أن تجبر الإقليم على بيع بعض أصوله لتغطية التكلفة (انظر الفقرات ٤٦-٥٤ من هذا التقرير).

١٣ - ذكر حاكم أنغيلا وهو يتحدث في الاجتماع ذاته أنه والوزير الأول يجريان مشاورات بينهما بشكل مستمر، وقال إنه يحتفظ بسلطات بموجب الدستور ولكنها نادرا ما تُستخدم. وفي الوقت نفسه، رأى الحاكم أن هناك حاجة لإجراء المزيد من المشاورات بشأن المفاوضات الدولية التي يرجح لها أن تؤثر في الأقاليم وراء البحار. فعلى سبيل المثال سيكون الوقت متأخرا جدا عندما يُستشار الإقليم قبل وقت وجيز من توقيع المملكة المتحدة على ترتيب ما. وأعرب أيضا عن القلق إزاء الآثار المترتبة من الدستور المقترح للاتحاد الأوروبي على الأقاليم وراء البحار تتم دراستها بشكل ملائم.

١٤ - وواصلت لجنة المراجعة الدستورية جهودها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في العمل على نشر الوعي من أجل تعميق الفهم العام للقوانين الدستورية والانتخابية للإقليم في سياق عملية الإصلاح الدستوري. وإلى جانب الاجتماعات المفتوحة التي يمكن فيها لعامة الناس أن يناقشوا المسائل المتصلة بالمراجعة الدستورية، خصصت الصحيفة الأسبوعية بابا بعنوان ''الركن الدستوري''، يجيب على الأسئلة التي تطرح بشأن الدستور الحالي والتغيرات المقترحة، ويشرح للجمهور كيف تطبق بعض أحكامه المعينة.

١٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أظهر استطلاع للرأي أجرته الحكومة أن ٥١ في المائة من سكان الجزيرة يرون ضرورة تعديل الدستور؛ وأن ١٢ في المائة لا يرون ضرورة لذلك؛ وأن ٣٧ في المائة ليس لديهم رأي محدد في هذا الشأن. وسجل استطلاع الرأي أيضا آراء تدعو إلى إضفاء المزيد من الديمقراطية على العلاقة بين أنغيلا والمملكة المتحدة. وبينما أوجبت الردود الواردة استمرار عضوية المدعي العام ونائب الحاكم في المجلس التنفيذي، فقد رأت أن من الضروري تعديل دوريهما. وفيما يتعلق بقضية المواطنة، رأى ثلثا الآراء المستطلعة أن الحصول على مركز ''منتم'' (الجنسية المحلية) عن طريق الزواج من مواطني الجزيرة ينبغي أن يتم بموجب طلب يقدم، وليس بصفة تلقائية عند انقضاء خمس سنوات على تاريخ الزواج[٣].

١٦ - وقانون أنغيلا هو القانون العام للمملكة المتحدة مضافا إليه جميع التشريعات التي ورثتها عن دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا المرتبطة السابقة حتى آب/أغسطس ١٩٧١، والتشريعات المحلية التي سُنَّت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، التي تتألف من محكمة استئناف ومحكمة عليا ومحاكم جزئية، ومحاكم ابتدائية.

ثالثا – الميزانية

١٧ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عرض وزير المالية والتنمية الاقتصادية في أنغيلا على مجلس النواب مشروع ميزانية عام ٢٠٠٤ المعنون ''الخيار الحقيقي لأنغيلا حديثة''.

١٨ – ووفقا لما ذكره الوزير، كان الأداء في عام ٢٠٠٣ ينم عن فعالية برنامج الحكومة لتحقيق الاستقرار المالي (٢٠٠٢-٢٠٠٤) الذي كان من بين جوانبه خفض النفقات المدرجة في الميزانية بنسبة ٧ في المائة؛ وتجميد التوظيف؛ والجد في تحصيل ضرائب الأملاك والضرائب الفندقية ورسوم الرخص التجارية؛ وزيادة ضريبة المغادرة؛ وفرض ضرائب جديدة على تذاكر الطيران وأمن المطارات والتسويق السياحي، والسعي إلى زيادة الإيرادات المحققة من قطاع الأعمال الأجنبية.

١٩ – وفيما يلي صورة الموازنة المالية بين الإيرادات والنفقات في عام ٢٠٠٣: كانت من المسقط في البداية أن تبلغ الإيرادات المتكررة ٨٥ مليون دولار، ولكن من المتوقع أن تبلغ الإيرادات الحقيقية ٨٨ مليون دولار والنفقات المتكررة ٨٥ مليون دولار، أي بفائض قدره ٣ ملايين دولار. ويبلغ صافي الإيرادات الرأسمالية ١٥,٩٥ مليون دولار والنفقات الرأسمالية المحلية ١١,٥ مليون دولار، أي بفائض قدره ٤,٤٥ ملايين دولار. وعليه، فقد بلغ مجموع فائضي الإيرادات المتكررة والإيرادات الرأسمالية ٧,٤٥ ملايين دولار.

٢٠ – وواصلت الحكومة جهودها لضبط الإنفاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ حجم الإنفاق ٨٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، أي بزيادة قدرها ٣,٦ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٢. غير أن معدل الإنفاق ظل في الواقع ثابتا إذا ما أخذت نسبة التضخم السنوية البالغة ٢,٧ في المائة في الاعتبار.

٢١ – ومن المخطط بالنسبة لعام ٢٠٠٤ أن تبلغ قيمة النفقات المتكررة ٩٠,٣ مليون دولار، بما يمثل زيادة قدرها ٥,٣ ملايين دولار، أو ٦,٢ في المائة عن عام ٢٠٠٣.

٢٢ – والجهات التي ستقدم المنح الخارجية هي إدارة التنمية الدولية ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة، وصندوق التنمية الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح وزير المالية في خطابه، الذي عرض به الميزانية، أن وقف تقديم المساعدة الإنمائية البريطانية لأنغيلا لن يصبح ساريا حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (انظر الفقرتين ٢٥-٢٦)، مما يفتح نافذة أمام إمكانية الإسراع بالاستفادة من الاعتمادات المالية المرصودة وإكمال إنفاقها في إطار التمديد الحالي للبرنامج القطري الاستراتيجي حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

٢٣ – وستستهلك المشاريع الرأسمالية الكبرى، بما في ذلك مشروعا توسيع مطار ووُلْبليك وتطوير شبكة الطرق، أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع النفقات الرأسمالية المقترحة في عام ٢٠٠٤.

رابعا – الاقتصاد

ألف – لمحة عامة

٢٤ – بعد أن نعم اقتصاد أنغيلا بعقد من النمو السريع، تباطأت عجلته في عام ٢٠٠٠ من جرَّاء الكوارث الطبيعية وحالة الكساد العام التي ألمت بالعالم، حسبما أوضحت ورقات العمل السابقة (A/AC.109/2001/13، و A/AC.109/2002/3، و A/AC.109/2003/11، الفقرات ٢٢-٢٦). واستحدثت الحكومة البرنامج القطري الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الذي

يرمي إلى تنويع مجالات النشاط الاقتصادي والحد من قابلية تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية. وتفاوضت الحكومة حول المرحلة الجديدة من البرنامج مع المملكة المتحدة في منتصف عام ٢٠٠٢.

٢٥ - ومن التطورات الهامة، التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير، الانخفاض الكبير في حجم المساعدة والمنح المقدمة من المملكة المتحدة والمانحين الآخرين. وتعتزم حكومة المملكة المتحدة إنهاء جميع منح المساعدة التقنية التي تقدمها في الوقت الراهن إلى أنغيلا بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقد أنهت بالفعل المساعدة الرأسمالية التي كانت موجهة إلى الكثير من مشاريع البنية الأساسية الحيوية. ووفقا لما ذكره وزير المالية، فإن المبادرات المختلفة المقدمة من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرهما من الهيئات العالمية باسم "الحكم الرشيد" تجعل المناخ الاقتصادي بالغ القسوة على البلدان النامية الصغيرة مثل أنغيلا. وأشار الوزير أيضا إلى أن المانحين التقليديين باتوا، في سياق الحرب على الإرهاب، يقلصون من ميزانياتهم المخصصة للمساعدة الإنمائية ويوجهون الموارد للجهود العسكرية[٤].

٢٦ - ووفقا لما أوردته الصحافة المحلية، سيعاني الاقتصاد الأنغيلي من آثار سلبية نتيجة لقرار إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة إعادة تخصيص قسم كبير من مواردها لإعمار العراق، حيث أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أن المساعدة المقدمة إلى أنغيلا ستسحب تماما. وسوف يؤخذ مقدار الربع تقريبا من الأموال التي كانت مخصصة من قبل للمساعدة من ميزانية إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لعام ٢٠٠٤. أما الجزء المتبقي، فسيستمد من البرامج المقررة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وترى وكالات المساعدة أن هذه الخطوة تنتهك التعهدات التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة بالامتناع عن تحويل الأموال من البرامج الأخرى إلى العراق[٥].

٢٧ - وواصلت حكومة أنغيلا سعيها خلال العام السابق من أجل إعادة توجيه مسار اقتصادها وإكسابه المزيد من القدرة على الاعتماد على الذات. وما زال تحصيل الضرائب، رغم التحسن الطفيف الذي شهده، يمثل مشكلة في الإقليم بسبب ضعف قاعدة الدخل، حيث يبلغ نصيب الفرد منه ٥٠٠ ٧ دولار. وبينما كانت الحكومة تعتمد في السابق على تدفق المنح الإنمائية والقروض الإنمائية ذات الشروط الميسرة من الخارج من أجل تمويل برامجها في مجال الاستثمارات العامة، فقد بات لزاما عليها، إزاء التراجع الهائل في حجم هذه الموارد، أن تضع خططا أشد منهجية من أجل تحقيق فوائض في الإيرادات لتغطية هذه الاحتياجات.

٢٨ - وباتت حكومة أنغيلا مضطرة إلى اللجوء إلى الاقتراض نتيجة لانخفاض المساعدات. ولكن حريتها في الاقتراض من الأسواق المالية مقيدة، كما أوضحت ورقة العمل السابقة (A / AC.109/2003/11، الفقرة ٢٥)، بحكم وضعها كإقليم من الأقاليم البريطانية الواقعة فيما وراء البحار. وقد أفادت المعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة بتوقيع اتفاق بين المملكة المتحدة وأنغيلا حول المبادئ التوجيهية للاقتراض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأعلن وزير المالية عن تعزيز قوة العمل بوزارة المالية في عام ٢٠٠٤ بموظف مختص بشؤون الديون من أجل تتبع مساراتها، وأن لجنة تنسيق معنية بالديون ستشكل للمساعدة في إعداد تحليل صحيح للاحتياجات الحالية والمقبلة من القروض.

باء – القطاعات الاقتصادية

الزراعة ومصائد الأسماك

٢٩ – النشاط الزراعي في أنغيلا محدود للغاية نتيجة لمجموعة من العوامل، منها عدم خصوبة التربة وصغر مساحة الأرض الصالحة للزراعة وعدم انتظام سقوط الأمطار. وعلى الرغم من أحوال الجفاف السائدة ومعدلات هطول الأمطار التي يتعذر التنبؤ بها في أنغيلا، لا تزال الزراعة تلعب دورا كبيرا كمصدر رزق للسكان المحليين. وساهم قطاع الزراعة ومصائد الأسماك بنسبة ٢,٥ في المائة تقريبا في الناتج المحلي الإجمالي.

السياحة

٣٠ – لا زالت السياحة تهيمن على اقتصاد أنغيلا. **وفي عام ٢٠٠٣، جاء ٦٧ في المائة مما مجموعه ٢٨٢ ١٠٩ زائرا، من الولايات المتحدة، تليها نسبة ٦ في المائة من المملكة المتحدة و ٤ في المائة من كندا. ووفقا لوزير المالية، فقد بدأت الجهود التي تبذلها الحكومة لدفع الاستثمار في قطاع السياحة بأنغيلا تعود بفوائد. وتؤثر أنشطة مجلس السياحة ورابطة الفنادق تأثيرا إيجابيا أيضا. وقد أسفر مهرجان الجاز لأجل استقرار أنغيلا الذي بدأ في إطار تلفزيون تسلية السود، على نحو خاص، عن مستوى غير مسبوق من الترويج لأنغيلا في أسواق الولايات المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، شارك مجلس أنغيلا للسياحة في اجتماع السياحة السنوي في بورتوريكو للترويج لأنغيلا في هذا السوق الذي يضم أكثر من ١,٢ مليون مسافر محتمل. وكجزء من حملة الترويج، نشرت مقالات تصف جمال منتجعات أنغيلا ورفاهيتها في الصحف الأمريكية والأوروبية**[٦].

٣١ – وكانت المبادرة الأخرى أول مشروع سياحي اقتصادي طرح في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ بمشاركة الصندوق الاستئماني الوطني لأنغيلا، والصندوق البيئي التابع لوزارة الخارجية والكمنولث، والجمعية الملكية لحماية الطيور. وهدف المشروع إلى إظهار الأثر الإيجابي للحفاظ على التنوع البيولوجي على الاقتصاد. ووفقا لحاكم أنغيلا، فإن المشروع ليس مخصصا فقط للسياح بل أيضا لتثقيف وإمتاع سكان الجزيرة[٧].

٣٢ – ووفقا لرئيس مجلس السياحة، تخطط الحكومة لتخصيص ٢,٣ مليون دولار للتسويق. وتهدف الخطة إلى زيادة عدد الزوار بنحو ٢٠ ٠٠٠ زائر، ورفع معدلات شغل الفنادق من ٤٥ إلى ٦٥ في المائة.

المالية

٣٣ – القطاع المالي الدولي في أنغيلا صغير ولكنه سريع التوسع. ويتخصص هذا القطاع في الاستئمانات وتسجيل الشركات، وهو ما يدر نحو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. ودخلت أنغيلا ميدان الخدمات المالية متأخرة نسبيا إذ أن التشريع الرئيسي لم يعتمد إلا في عام ١٩٩٤. وليست هناك ضرائب على الدخل أو العقارات أو أرباح رأس المال. وليست هناك أيضا ضوابط لصرف العملات، وعلى الرغم من أن العملة الرسمية هي دولار شرق الكاريبي، فإن دولار الولايات المتحدة شائع التداول.

٣٤ – وكما ذكر في ورقات العمل السابقة (انظر A/AC.109/2001/13، الفقرات ٣١-٣٥، و A/AC.109/2002/3، الفقرات ٤٣-٤٧ و **A/AC.109/2003/11، الفقرات ٣٣-٣٩**)، فإن الخدمات المالية لأنغيلا

مطابقة إلى حد كبير للمعايير الدولية الحالية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، التزمت أنغيلا بالتعاون **مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي** فرُفع اسمها من قائمة السلطات الضريبية غير المتعاونة[٨]. **وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت أنغيلا تحسين تشريعاتها وزيادة تطوير خدماتها المالية.**

٣٥ - وقد أعدت حكومة أنغيلا عدة قوانين تشريعية لإصدارها في النصف الأول من عام ٢٠٠٤، من أجل زيادة تطوير القطاع المالي من الاقتصاد وتعزيزه في عام ٢٠٠٣. وسيؤسس قانون التأمين لعام ٢٠٠٤ للإقليم كمقر محتكر للمؤَمنين لأعمال التأمين المحلية والأجنبية. ووفقا لمدير الخدمات المالية بأنغيلا، يتمتع الإقليم حاليا ببنية أساسية مالية قوية متقدمة على أي نظام في العالم تقريبا، إذ أن سجل الشركات أصبح إلكترونيا تماما. وستحتاج الحكومة إلى تحسين سمعتها ومصداقيتها حتى تستطيع جذب الشركات المحتكرة. ولتحقيق هذه الغاية، تعتزم جذب منظمين مؤهلين تأهيلا جيدا وصرف أموال للترويج للمكان. وتتنافس أنغيلا بوصفها ولاية خالية من الضرائب مع المراكز المالية الضخمة المؤسسة تأسيسا جيدا في برمودا والولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي[٩].

٣٦ - وسينص قانون صناديق الاستثمار المشتركة لأنغيلا لعام ٢٠٠٤، الذي سيجاز في النصف الأول من عام ٢٠٠٤، على تنظيم صناديق الاستثمار المشتركة ومديريها ومديري برامجها الذين يديرون أعمالا في أنغيلا أو من داخل أنغيلا واعتمادها ومراقبتها. وأنواع صناديق الاستثمار المشتركة المتوقعة هي: خاصة ومهنية وعامة. وسيكون الجزء الأخير من التشريع الجديد الذي سيجاز خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ في أنغيلا، قانون الشركات المقسمة إلى وحدات صغيرة مستقلة[١٠].

٣٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أجاز مجلس النواب قانون لجنة الخدمات المالية. وتركز اللجنة على إصدار التراخيص، والإشراف على الجهات المرخصة، ومراقبة الخدمات المالية بصورة عامة واستعراض تشريعات الخدمات المالية القائمة وتقديم توصيات لتشريعات جديدة بالإضافة إلى الإبقاء على الاتصال مع سلطات التنظيم الأجنبية والدولية المناسبة[١١].

٣٨ - وتوجد في أنغيلا حاليا تشريعات فعلية لمكافحة غسل الأموال بما في ذلك قانون عائدات النشاط الإجرامي وقانون سلطة الإبلاغ عن غسل الأموال لعام ٢٠٠٠؛ وأنظمة مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٠؛ والملاحظات التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال؛ وقانون العدالة الجنائية (التعاون الدولي) (أنغيلا). وخلال الإثنى عشر شهرا القادمة، ستستعرض حكومة أنغيلا تشريعات عائدات الجريمة ومجالات أخرى من أنظمة مكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال لمتطلبات الهيئات التنظيمية الدولية، ولا سيما التوصيات الأربعين المنقحة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال بالإضافة إلى التوصيات الثماني الخاصة بشأن تمويل الإرهابيين.

٣٩ - ومن العناصر الهامة في قطاع الخدمات المالية في الإقليم شبكة أنغيلا للتسجيل التجاري المباشر. وفي الوقت الحاضر، تسمح الشبكة بإيداع ٩٥ في المائة من جميع الوثائق، بما في ذلك التسجيلات الجديدة إلكترونيا، عن طريق مقدمي خدمات مرخصين محليا ووكلائهم المعتمدين في ما وراء البحار. وقد تمت الإشارة إلى الأداء المميز لشبكة أنغيلا للتسجيل التجاري المباشر عند استعراض استشاريي كلينفيلا بيت مارويك وغويدلر للخدمات المالية لأنغيلا والذين خلصوا إلى أن: "من الملاحظ بوجه خاص نظام التسجيل في شركة شبكة أنغيلا للتسجيل التجاري المباشر وعمل سجل الشركة بصورة عامة، الذي نعتبره مثالا لكيفية تطوير التسجيل المباشر على الإنترنت بصورة منظمة تنظيما جيدا". ومؤخرا، منحت الشركة القدرة على إدراج شركات ذات أحرف صينية ترمز إلى الاسم إلكترونيا وتشمل اللغات الأخرى المتاحة حاليا على شبكة الشركة اللغة الفرنسية والإسبانية والروسية (السيرلانية)[١٢].

٤٠ - وأعرب وزير المالية عن قلقه إزاء توجيه الاتحاد الأوروبي لفرض ضرائب على المدخرات، الذي يقتضي فرض ضرائب عبر الحدود على حسابات الادخار (انظر A/AC.109/2003/11، الفقرة ٣٦) خلال اجتماع مجلس أقاليم ما وراء البحار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حيث قال إن الإقليم قد يجد نفسه في وضع غير مناسب مقارنة بمنافسي منطقة البحر الكاريبي المستقلين غير المتأثرين بالتوجيه، والذين يمكنهم أن يستفيدوا من هروب الأعمال التجارية من أقاليم ما وراء البحار. وأشار أيضا إلى أن إجراء دراسة عن التأثير الاقتصادي المحتمل للتوجيه على اقتصادات أقاليم ما وراء البحار ليس مرضيا، وأن التأثير لا يمكن تقييمه بدقة إلا بعد تنفيذ التوجيه[١٣].

جيم - النقل

لمحة عامة

٤١ - وفقا لتقديرات عام ١٩٩٨، كان لدى أنغيلا ما مجموعه ٢٧٩ كيلومترا من الطرق، منها ٢٥٣ كيلومترا معبدة. وقد حظيت مواصلة برنامج الحكومة لتحسين الطرق بالأولوية الثانية في الميزانية الرأسمالية (بعد تطوير المطار).

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٣، كان مشروعا إنشاء طريقين قد بدأ على طول الجزيرة. وانطوى المشروع الأول، مشروع إعصار ليني لإصلاح الطرق، على تشييد طرق في مناطق شولا بي، ويست، وساندي غراوند، وجورج هيل، والكوارتر، وإيست إند، وجزيرة هاربر، التي كان قد دمرها ليني. وتم توفير التمويل للمشروع عن طريق قرض قدره ٩,٩ مليون دولار تم الحصول عليها من مصرف التنمية الكاريبي. وكان المشروع الثاني يمتد من ليتل هاربر إلى طريق بلوينج بوينت، الذي أنشئ بتكلفة قدرها ٥,٤ مليون دولار عن طريق منحة من صندوق التنمية الأوروبي[١٤].

٤٣ - وخصصت ميزانية ٢٠٠٤ مبلغا قياسيا قدره ٦٧,٦١ مليون دولار للنفقات الرأسمالية من أجل توفير التمويل للبنى الأساسية العامة الحيوية. وسيغطي هذا الإنفاق بصورة رئيسية إكمال برامج تطوير الطرق الذي بدأ في عام ٢٠٠٣ وتنفيذ عمليات التشييد الإضافية للطرق الرئيسية التي أجلت لعدد من السنوات. وسيمثل مشروعا المطار وتطوير الطرق الإثنان معا ٨٢,٦ من إجمالي النفقات الرأسمالية في عام ٢٠٠٤.

الموانئ البحرية

٤٤ - لدى أنغيلا ميناءان، أحدهما في بلوينغ بوينت والآخر في رود باي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كان لدى أنغيلا ثلاث سفن مسجلة لدى شركة لويدز في لندن، يبلغ إجمالي حمولتها ٧٠١ طن[١٥].

٤٥ - وقد ذكر رئيس الوزراء في اجتماع مجلس أقاليم ما وراء البحار الذي عقد في لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن أنغيلا ستجد من المربح أساسا أن تستطيع زيادة حجم السفن التي تستطيع تسجيلها. وأفاد أيضا، بأن الإقليم غير قادر على فرض سيطرة الشرطة على مياهه الإقليمية، وبالتالي فهو غير قادر على منع الصيد غير المشروع. وقال بأن قيام سفن البحرية الملكية بزيارات لمياه أنغيلا من حين لآخر سيساعد على ردع سرقة الأسماك.

المطارات

٤٦ - لدى أنغيلا ثلاثة مطارات، اثنان منها غير معبدين ولا يزيد طول مدرج أي منهما عن ١ ٠٠٠ متر. أما مطار وولبليك، وهو المطار الرئيسي، فمعبد ويبلغ طول مدرجه ١ ١٠٠ متر. وحيث أنه لا توجد مرافق للتزود بالوقود، فإن الطائرات لا تستطيع الهبوط إلا إذا كانت تحمل من الوقود ما يكفي لرحلة عودتها، الأمر الذي يحد من الحمولة التي يمكن أن تنقلها. وقد كانت أولى أولويات النفقات الرأسمالية للحكومة عام ٢٠٠١ هي شراء أراض بجوار المطار من أجل البدء في أعمال توسيع المطار في عام ٢٠٠٢.

٤٧ - وكما ورد في ورقتي العمل السابقتين (A/AC.109/2002/3، الفقرة ٥١، و A/AC.109/2003/11، الفقرة ٤٥)، واصلت الحكومة العمل في تمديد مدرج مطار وولبليك. وكانت الخطط الأولية تتوخى تمديد المدرج ليبلغ طوله ٦٠٠ ٤ قدم، ثم عُدلت الخطط لتصل إلى ٦٠٦ ٥ أقدام. وتقضي آخر الاقتراحات بزيادة طول المدرج إلى ٠٠٠ ٦ قدم دون تكبد أية تكاليف إضافية في أعمال الإنشاءات[١٦].

٤٨ - ومن بين إجمالي النفقات الرأسمالية البالغ ٦٧,٦١ مليون دولار، يستأثر توسيع مطار وولبليك بمبلغ ٤٩,٢٢ مليون دولار، أو ٧٢,٨ في المائة من الإجمالي. وسيأتي مبلغ ٤٠,٥ مليون دولار لتمويل المشروع من قروض من المصارف التجارية. ويجري حاليا تقييم اقتراحات من عدد من المصارف التجارية والاستثمارية. وسيتم على مدار ثلاث سنوات سداد ٦٧ في المائة من هذا المبلغ المقترض من اعتماد رصده صندوق التنمية الأوروبي. وسيتم تغطية الجانب الأعظم من الأموال اللازمة لشراء الأراضي وإعادة توطين سكانها من بيع أسهم شركة كهرباء أنغيلا (انظر الفقرتين ١٢ و ٥٤)[١٧].

٤٩ - ووفقا لمصادر حكومية، تم خلال العام الماضي، في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المرصودة، إنجاز خطة نقل الوحدات السكنية والأعمال التجارية وتصميم المشروع وتقييم العطاءات؛ وأقرت حكومة المملكة المتحدة خطة تمويل المشروع، وأقر الاتحاد الأوروبي تمويل المنحة. وكان الجانب الأعظم من النفقات المتصلة بمشروع توسيع مطار وولبليك موجها إلى بناء تسعة من المساكن والأماكن التجارية لنقل الأشخاص إليها نتيجة لتوسيع المطار.

٥٠ - وفي الوقت نفسه، نشب نزاع قانوني بين الحكومة وهيئة أملاك الغابات بسبب قرار الحكومة الاستيلاء بصورة إلزامية على جزء منها لمشروع المطار. وقد يؤخر هذا النزاع الموعد المقرر لبدء المشروع، وبالتالي الموعد المقرر لاكتماله في آب/أغسطس ٢٠٠٤. ويتسم إكمال المشروع في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بأهمية خاصة لاستيعاب وصول الطائرات الأكبر حجما التي تم شراؤها من الولايات المتحدة.

٥١ - وكهدف طويل الأجل، وضعت الحكومة إطارا متوسط الأجل لتطوير مرافق وخدمات النقل الجوي بهدف تحقيق الأهداف التالية: تمديد مدرج المطار وتحسين مبنى الركاب المستخدم حاليا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ وإعادة تنظيم عمليات المطار وإنشاء هيئة للمطار بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وإعداد خطة رئيسية للأصول لمواصلة تطوير المطار بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وزيادة أرقام وصول السياح إلى مطار وولبليك بمعدل سنوي يبلغ ١٠ في المائة في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

٥٢ - وبالإضافة إلى تمديد مدرج مطار وولبليك، تعتزم الحكومة تعزيز قطاع النقل الجوي بوجه عام. وبالنسبة للنموذج الاقتصادي القائم على السياحة مثل الموجود في أنغيلا، يُعد تطوير المرافق السياحية اللازمة على أعلى مستوى أمرا يتسم بالأهمية القصوى. وفي ميزانية

عام ٢٠٠٤، رُصد مبلغ كبير يبلغ ٣,٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لإدارة المطار والموانئ. كما أن توسيع وتحسين مرافق وخدمات النقل الجوي سيزيدان من أعداد الزوار القادمين، وسيتيحان للحكومة تحقيق فوائض أكبر من السياحة.

دال – الاتصالات والكهرباء

٥٣ – تمتلك أنغيلا شبكة هاتفية داخلية حديثة وشبكة لتقوية بث المكالمات الدولية بالموجات المتناهية القصر (المايكروويف) إلى جزيرة سانت مارتن. ويجري تشغيل الشبكة بموجب عقد احتكار مع شركة .C a b l e & Wireless Ltd وهي شركة تمتلك عددا من الامتيازات في منطقة البحر الكاريبي. ويمثل قطاع الاتصالات ١١,٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ومن بين التدابير الرامية إلى تحسين الحالة الاقتصادية في الإقليم، اقترحت الحكومة تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٥٤ – وفي عام ٢٠٠٣، أوفت الحكومة بالتزام قديم بطرح بعض أسهم شركة كهرباء أنغيلا للجمهور العام. وكانت الاستجابة قوية لطرح أسهم الشركة للجمهور العام. ومع إغلاق باب طرح الأسهم في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حصلت الحكومة على ١٥,٩٥ مليون دولار من بيع الأسهم. وأضيفت هذه العائدات إلى الإيرادات الرأسمالية للحكومة لعام ٢٠٠٣ (انظر الفقرات ١٢ و ٥٧ و ٥٩ من هذا التقرير).

خامسا – الأوضاع الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٥٥ – تعد مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية في أنغيلا أفضل من مثيلاتها في سائر بلدان المنطقة. ويبلغ نصيب الفرد من الدخل قرابة ٥٠٠ ٧ دولار. وتبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة ٩٥ في المائة. ووفقا لنتائج تعداد السكان لسنة ٢٠٠١، فإن العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث هو ٧٨ عاما، وبالنسبة للذكور ٧٧,٩ من العام، ويمثل ذلك زيادة كبيرة على معدلات سنة ١٩٧٤، حيث كانت التوقعات ٦٩ عاما بالنسبة للإناث و ٦٥ عاما بالنسبة للذكور.

٥٦ – وفي أنغيلا نظام للضمان الاجتماعي منذ عام ١٩٨٢. وفي عام ٢٠٠١، أعلنت الحكومة عن خطط لإنشاء برنامج دائم، في إطار مجلس الضمان الاجتماعي، لمساعدة المسنين وغيرهم من الفئات المعوزة اقتصاديا. وأول موظفين تم تعيينهم وقت ما يسمى بثورة أنغيلا عام ١٩٦٧ يقتربون الآن من التقاعد في سن الخامسة والخمسين. ويواجه الإقليم موقفا تتغير فيه نسبة الأشخاص الذين يتقاضون معاشا تقاعديا إلى الموظفين العاملين من ١ إلى ٦,٢٣ في الوقت الراهن إلى ١ إلى ٤,٢ خلال عشر سنوات، ثم إلى ١ إلى ٢,٢٨ خلال ثلاثين سنة. وذلك يعني أنه لن يمكن بعد الآن الاستمرار في منح المعاشات التقاعدية التي لا تستند إلى تسديد اشتراكات في سن الخامسة والخمسين.

٥٧ – وكانت الحكومة تعمل في السنوات الأخيرة لإنجاز إصلاح لنظام المعاشات التقاعدية

ليُحل نظاما يقوم على أساس تسديد اشتراكات محل النظام الحالي الذي لا يستند إلى تسديد اشتراكات. وتم تنفيذ الإصلاح بإصدار مجلس النواب تشريعا جديدا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وبموجب التشريع الجديد، سيحصل كل الموظفين المؤهلين على زيادة طفيفة في مرتباتهم عام ٢٠٠٤، تُخصم منها اقتطاعات توضع في نظام للمعاشات التقاعدية يقوم على أساس تسديد اشتراكات. كما يتم رفع

سن التقاعد إلى الستين، والخامسة والستين لبعض فئات العاملين. والنظام الجديد للمعاشات التقاعدية مصمم لضمان أمن الموظفين في الأجل الطويل، حتى بعد التقاعد.

باء – التعليم

٥٨ – التعليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٤ عاما. وتوجد ست مدارس ابتدائية عامة ومدرسة ثانوية واحدة عامة هي مدرسة Albena Lake-Hodge الثانوية الشاملة. وفي إطار السياسة الحكومية الرامية إلى تمكين أنغيلا من تلبية احتياجاتها الحالية والمقبلة، يجري علاج مشكلة اكتظاظ الفصول بإنشاء مجمع آخر، فضلا عن تنفيذ إصلاح المناهج الدراسية.

٥٩ – ووفقا لما ذكره وزير المالية والتنمية الاقتصادية، فإن الحكومة ستواصل في عام ٢٠٠٤ الجهود التي تبذلها لتوفير التدريب على مستوى التعليم العالي للشباب وصغار البالغين، وذلك على الرغم من تخفيض الاعتمادات المرصودة في الميزانية لهذا الغرض على مدار السنوات. وإحدى المشاكل المتصلة بالتدريب على مستوى التعليم العالي تتمثل في أن بعض التلاميذ – ممن يحصلون على زمالات حكومية – لا يعودون إلى العمل في أنغيلا بعد دراستهم خارج الإقليم. وفي حديثه أمام مجلس النواب، ناشد وزير التعليم المشرعين إيجاد سبل للتخفيف من هذا الوضع و ''تشجيع من استفادوا من الزمالات في الماضي، و لم يقدموا الخدمة الواجبة لشعب أنغيلا، على سداد ما هو مستحق عليهم''.

٦٠ – وفي عام ٢٠٠٤، ستحصل إدارة التعليم على مبلغ ١٣,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل ١٤ في المائة من مجموع النفقات الجارية.

جيم – الصحة العامة

٦١ – على الرغم من وجود مشاكل اقتصادية، تظل الحكومة ملتزمة بتقديم الرعاية الصحية الأولية لجميع سكان أنغيلا. وتدرج الحكومة ضمن أولوياتها في قطاع الصحة تحويل مستشفى ''برنسس ألكسندرا'' إلى هيئة صحية رسمية، وتعزيز إدارة الرعاية الصحية الأولية، وتوسيع نطاق خدمات الصحة العقلية والنفسية، وتطوير قسم الصحة البيئية بإدارة الرعاية الصحية الأولية؛ وتحسين نطاق ونوعية خدمات تصريف النفايات الصلبة. وخططت الحكومة أيضا لتحويل إدارتي الصحة الأولية والثانوية إلى هيئة صحية. ومن الأولويات المحددة توسيع مختبر المياه وإتمام جناح التوليد في مستشفى ''برنسس ألكسندرا'' وإتمام مرفق غسل الكلى.

٦٢ – وتقوم إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة بتمويل استراتيجية القطاع الصحي لدعم حكومة أنغيلا في مجال إصلاح القطاع الصحي.

٦٣ – وبدءا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تغير هيكل وزارة التنمية الاجتماعية في أنغيلا، التي كانت تضم بصورة تقليدية إدارات التعليم، والرعاية الصحية الأولية، والرعاية الصحية الثانوية، والتنمية المحلية. فإدارتا الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية الثانوية ما عادتا موجودتين، وأصبحت هيئة الصحة في أنغيلا هي التي تتولى توفير هذه الخدمات. وكان إنشاء هيئة الصحة في أنغيلا يمثل التزاما قديما قطعته الحكومة على نفسها عندما تولت الحكم عام ٢٠٠٠. وفي إطار الترتيب الجديد، ستضطلع وزارة التنمية الاجتماعية بدور رسم السياسات والرقابة فيما يتصل بالخدمات الصحية.

٦٤ - **وترصد ميزانية ٢٠٠٤ مبلغ ١١ مليون دولار لهيئة الصحة في أنغيلا، سيتاح في شكل إعانة مالية من خلال وزارة التنمية الاجتماعية. وتبلغ النفقات المخصصة للخدمات الصحية نسبة ١٢,٦ في المائة من تقديرات النفقات المتكررة.**

دال - الجريمة

٦٥ - يعتبر معدل الجريمة في أنغيلا منخفضا نسبيا مقارنة بالمعايير الإقليمية. **وخلال عام ٢٠٠٣، نقلت مسؤولية الإشراف على السجن إلى وزارة التنمية الاجتماعية. واستهدفت هذه الخطوة التركيز بدرجة أكبر على إعادة تأهيل المجرمين المدانين، وبالتالي تخفيض عدد المجرمين المعاودين. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز قوات الشرطة الملكية لأنغيلا بتعيين موظفين جدد وملء وظائف شاغرة.**

٦٦ - **وفي عام ٢٠٠٤، ستتلقى أنغيلا المساعدة في مجال منع الجريمة على الصعيد الإقليمي في إطار استراتيجية التنمية لمنظمة دول شرق الكاريبي. ووفقا للمعلومات التي أتاحتها هذه المنظمة، ستتركز هذه المساعدة على وضع برامج مناسبة للقضاء على السلوك المعادي للمجتمع. وستركز البرامج، في جملة أمور، على تنفيذ سياسة وطنية خاصة بالأحداث، وإرساء نظام مراقبة السلوك بعد تعليق العقوبة، ودعم تشريعات وآليات بديلة في مجال إصدار الأحكام.**

سادسا - العلاقات مع المنظمات/الترتيبات الدولية

٦٧ - أنغيلا عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وفي منظمة دول شرق الكاريبي. وهي عضو منتسب في رابطة دول البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة. ولما كانت أنغيلا تابعة للمملكة المتحدة، فهي تتمتع بمركز إقليم ما وراء البحار مرتبط بالاتحاد الأوروبي.

٦٨ - وتتعاون حكومة أنغيلا بشكل مباشر مع حكومات أخرى من منطقة البحر الكاريبي، وتشارك في المشاريع الإقليمية التي تقوم بها المنظمات والوكالات الدولية.

٦٩ - **وقد استضافت أنغيلا في أيار/مايو ٢٠٠٣ المنتدى السنوي السابع لسياسات القطاع العام/الخاص الذي نظمه المركز الكاريبي لإدارة التنمية. وكرس المنتدى لقضايا القيادة والحكم السليم. وأكد الوزير الأول في معرض الخطاب الذي وجهه للمنتدى، في جملة أمور، على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص للاقتصاد. وتحتل قضايا الحكم السليم مكان الصدارة على صعيد الجهود التي تبذلها حكومة أنغيلا من أجل التنمية المستدامة. ومن الأمثلة الملموسة التي تدل على التزام أنغيلا على مستوى القطاع الخاص وانفتاحها ما تم من تخفيف للقيود على وسائط الإعلام الإلكترونية، وعدم تقييد برامج التليفزيون الحوارية ومنتديات الحوار الإعلامية. وحسب الوزير الأول، تتوفر لأنغيلا، وهي جزيرة مساحتها ٣٥ ألف ميل مربع يبلغ عدد سكانها ١٣ ٥٠٠ نسمة، ست محطات إذاعية، مما يدل على أن المواطنين أحرار في التعبير عن آرائهم. وأتيح لممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المشاركة في لجان ومجالس تتولى إدارة جوانب مختلفة من الأنشطة الإنمائية، ولا سيما السياحة والبيئة. وخلال اللقاء المذكور، أطلع الوزير المشاركين على خبرة أنغيلا المكتسبة في تنظيم اجتماعات الناخبين البلدية من أجل مناقشة جميع الجوانب الرئيسية للتشريعات والسياسات[١٨].**

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٧٠ – تضطلع بمهمة مراجعة الدستور لجنة المراجعة الدستورية التي أنشأتها حكومة الإقليم بالتعاون مع السلطة القائمة بالإدارة، وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧١ – وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، استضافت حكومة أنغيلا، بالتعاون مع المملكة المتحدة، الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بتشجيع عملية إنهاء الاستعمار في منطقة البحر الكاريبي وبرمودا التي نظمتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التابعة للأمم المتحدة (انظر A/58/23 ، الفصل الثاني، المرفق). وقد رحب المجتمع الدولي بتنظيم هذه الحلقة الدراسية التي تعد منعطفا بارزا، إذ نظم لأول مرة في التاريخ نشاط من هذا النوع في إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي.

٧٢ – وقد كان للحلقة الدراسية أثر واضح على تثقيف الأوساط القيادية والمجتمع المدني في الإقليم، وأثارت مناقشة مثمرة فيما يتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لوضع أنغيلا باعتبارها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، وبالخيارات المطروحة أمامها لتحقيق تقرير المصير[١٩].

٧٣ – وخلال اجتماع مجلس أقاليم ما وراء البحار في لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قدم وزير مالية أنغيلا ورقة ينتقد فيها موقف المملكة المتحدة من حق تقرير المصير في الأقاليم. وساق أمثلة عن أوجه التباين الملموسة بين التزام حكومة المملكة المتحدة الدولي المعلن إزاء حق تقرير المصير وبعض الإشارات السلبية الموجهة إلى الأقاليم. ووفقا للورقة المذكورة، تعد الشراكة المنصوص عليها في الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٩٩ علاقة استعمارية، وليست علاقة تكافؤ سياسي. وحث المملكة المتحدة على أن لا توصد الباب أمام ”الارتباط الحر“ الذي يمكن في نظره أن يقوم وفق نموذج يتفق عليه الطرفان، ودعا للعمل المشترك من أجل تحقيق التكافؤ السياسي للأقاليم. ومن شأن التخلي عن السلطة التشريعية للمملكة المتحدة في الأقاليم أن يشكل خطوة أولى تبشر بتحقيق هذا التكافؤ الذي يعد في حد ذاته معيارا رئيسيا لإخراج الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي. على أن الورقة تضمنت تصريحا بأن أقاليم ما وراء البحار ستظل أقاليم تابعة، كما أشارت إلى مسألة الافتقار للمعلومات في الأقاليم.

٧٤ – وتطرق وزير المالية والتنمية الاقتصادية أيضا إلى مفهوم الارتباط الحر في خطابه المتعلق بالميزانية أمام مجلس النواب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقال إن مفهوم ”الارتباط الحر“ مع المملكة المتحدة قد لقي خلال المشاورات العامة اهتماما بالغا. واعتبر هذا الوضع ”منزلة بين المنزلتين“ نحو تحقيق أنغيلا للاستقلال التام، تحقق بفضله درجة من الحكم الذاتي التام على المستوى الداخلي، مع احتفاظ المملكة المتحدة بصلاحياتها في ميداني الدفاع والعلاقات الخارجية. واعتبر أن الارتباط الحر لجزر كوك ونيوي مع نيوزيلندا يعد من أمثلة ترتيب الارتباط الحر المعروفة أكثر. وأكد على أن الانتقال الدستوري حق أساسي من حقوق الشعوب تنص عليه العديد من قرارات الأمم المتحدة. وبالتالي، يرى الأنغيليون، حكومة وشعبا، أنهم يجب أن يتمتعوا بمجال أوسع حينما يتعلق الأمر باختيار طريقهم للمضي قدما على أساس دستوري. وعبر عن اعتقاده الراسخ أن أي محاولة تقوم بها حكومة المملكة المتحدة لتحديد عملية الإصلاح الدستوري والانتخابي أو تقييدها لن تكون متوافقة ومقتضيات الولايات الصادرة عن الأمم المتحدة[٢٠].

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧٥ – صرح ممثل المملكة المتحدة في البيان الذي ألقاه أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في جلستها الثانية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر A/C.4/58/SR.2) أن حكومته سعيدة، باعتبارها سلطة قائمة بالإدارة، باغتنام الفرصة لاسترعاء انتباه اللجنة لعدد من التطورات الهامة التي استجدت خلال السنة. فعقب القيام في ٢٠٠٢ باعتماد القانون البريطاني لأقاليم ما وراء البحار الذي منح جميع مواطني هذه الأقاليم الجنسية البريطانية الكاملة، وحق الإقامة في المملكة المتحدة، وحرية الحركة في الاتحاد الأوروبي، أصدر ما يزيد عن ١٤ ٠٠٠ جواز سفر بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٣. أما فيما يتعلق بالإدارة البيئية في أقاليم ما وراء البحار، فإن حكومته تعمل بشكل وثيق مع الأقاليم من أجل الوفاء بالتعهدات التي قطعتها بموجب اتفاقات متعددة الأطراف، ودعم الجهود التي تبذلها الأقاليم نفسها لحماية بيئتها وتحسينها.

٧٦ – وفيما يخص عمليات المراجعة الدستورية، تجري حاليا مناقشات بهذا الشأن في جزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وجزر تيركس وكايكوس. وكانت سلطات أنغيلا قد أنشأت لجنة من أجل التماس آراء السكان قاطبة، ويتوقع قريبا إنشاء لجنة للمراجعة على المستوى المحلي في جزر فرجن البريطانية. وتنظر حاليا سانت هيلانة في اعتماد شكل جديد من أشكال الحكم. وفيما يخص الاهتمامات الخاصة للجنة، ربما تمثلت أهم التطورات الهامة التي طرأت بعد مرور سنتين على إعلان عقد الأمم المتحدة الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار في تنظيم الحلقة الدراسية في أنغيلا من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، إذ كانت المرة الأولى التي تنظم الحلقة الدراسية في إقليم بريطاني لا يتمتع بالحكم الذاتي. وقد أتاح مكان تنظيم الحلقة وموضوع تركيزها لعدة وزراء أول ولنظرائهم، فضلا عن قادة المعارضة، وممثلي المجتمع المدني، إمكانية المشاركة فيها. وقال ممثل المملكة المتحدة إن الحلقة الدراسية كشفت مدى تمتع العديد من الأقاليم البريطانية لما وراء البحار باقتصاد حيوي ومتقدم استفاد فعلا من درجة عالية من الحكم الذاتي.

٧٧ – وقال إن لدى المملكة المتحدة، كما تتصور لندن، انطباع بأنه لا توجد رغبة قوية في أقاليمها لاختيار سبيل الاستقلال، رغم أن حكومته أوضحت أنها ستشجعها بجميع الوسائل إذا اختارت نهج الاستقلال، وذلك في الحالات التي يكون فيها الاستقلال خيارا مطروحا. وبالتالي يكمن الحل في محاولة التوفيق، طالما اختارت الأقاليم أن تبقي على صلتها بالمملكة المتحدة، بين رغبتها في مزيد من الاستقلال والحكم الذاتي، على أن تتحمل المملكة المتحدة مسؤولية ضمان الحكم السليم، وكفالة نزاهة الخدمات العامة، واستقلال السلطة القضائية، وضمان احترام الالتزامات الدولية ذات الصلة.

٧٨ – وفي معرض الملاحظات الختامية التي قدمها وكيل وزير الدولة البرلماني خلال اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قال، متحدثا عن دور الحكام والإصلاح الدستوري، إنه يقوم على أساس مبدأ الشراكة. ووفقا لوكيل وزير الدولة، يعد مفهوم الارتباط الحر الذي اقترحته لجنة الأربعة والعشرين بالأمم المتحدة منسجما مع هذا المبدأ، إذا كان ينطوي على القبول المتبادل للطرفين، لأن المملكة المتحدة تتولى مسؤوليات يتعين عليها حمايتها. أما إذا كان يعني أن بعض الأقاليم، كما لمس ذلك فيما ذهبت إليه بعض حكوماتها، ستقوم بوضع دساتيرها بمعزل عن التدخل الخارجي، فإن المملكة المتحدة لن توافق على ذلك. واسترسل وكيل وزير الدولة قائلا إن حكومته تقدِّر علاقتها بالأقاليم، وإنها لا ترغب في فرض الاستقلال عليها، على أنها ستعبر عن استجابتها في الحالات التي يطرح فيها خيار الاستقلال (فيماعدا جبل طارق، على سبيل

المثال)، إذا عبر الشعب عن هذا الخيار بوضوح وبشكل دستوري. وعبرت المملكة المتحدة عن احترامها لكون هذا الخيار قد يكون بالنسبة لبعض الأقاليم هدفا طويل الأجل. غير أن وكيل وزير الدولة شدد على أنه خلال احتفاظ الأقاليم بصلتها بالمملكة المتحدة، ينبغي أن تتم إدارتها بشراكة معها[٢١].

جيم – نظر الأمم المتحدة في المسألة

٧٩ – في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ١٠٨/٥٨ ألف وباء. وأفرد الجزء ثانيا من القرار ١٠٨/٥٨ باء لأنغيلا على الخصوص.

الحواشي

(١) سيقت المعلومات الواردة في هذا التقرير من التقارير الصادرة ومن المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب الفصل ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) *Demography, Culture, Migration, Crime, Marital Status and Fertility of the Resident Population of Anguilla according to the May 2001 Census*, Statistic Department, Ministry of Finance, Government of Anguilla. (http://www.gov.ai/statistics/census/index.htm).

(٣) The Anguillian, 27 June, 18 August 2003; "Anguilla: Government poll shows that 51 percent want change to Constitution", BBC Monitoring Americas, 31 January 2004.

(٤) خطاب تقديم ميزانية ٢٠٠٤، http://www.radioaxa.com/profiles/budget.htm.

(٥) "Pounds 100 m aid reshuffle hits 20 countries: Britain retreats from overseas commitments to pay for Iraq"، صحيفة الغارديان Guardian، عدد ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(٦) صحيفة الفينانشال تايمز Financial Times، عددا ١٨ تموز/يوليه و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وشيكاغو سان – تايمز Chicago Sun Times، عدد ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، The Anguillian، أعداد ١٩ حزيران/يونيه، و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، و TravelVideo.TV، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، انظر http://travelvideotv.

(٧) The Anguillian، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

(٨) "التزام أنغيلا"، رسالة من وزير مالية أنغيلا إلى الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، انظر http://www.oecd.org.

(٩) National Underwriter، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(١٠) Mondaq Legal, regulatory and financial commentary and information service، انظر www.mondaq.com.

(١١) http://www.mondaq.com.

(١٢) http://www.mondaq.com.

(١٣) معلومات أتاحتها السلطة القائمة بالإدارة.

(١٤) The Anguillian، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ + خطاب تقديم ميزانية ٢٠٠٤، انظر http://www.radioaxa.com/profiles/budget.htm.

(١٥) *Europa World Yearbook 2002*: "United Kingdom Overseas Territories: Anguilla".

(١٦) The Anguillian، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(١٧) The Anguillian، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

(١٨) The Anguillian، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(١٩) The Anguillian، ٢٢ أيار/مايو، و ١٩ حزيران/يونيه، و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

(٢٠) http://www.radioaxa.com/profiles/budget.htm.

(٢١) المجلس الاستشاري الخامس لأقاليم ما وراء البحار، تقرير وقائع الجلسات، ٨-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المرفق واو، الملاحظات الختامية المقدمة من السيد راميل.